التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية
قراءة منهجية غائية
Cognitive integration between jurisprudential research and the human (sciences (teleological systematic reading

محمود منصور صالح الدبيلي
Dubaili2015@gmail.com

ملخص:

إن الكتابة في التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية مسألة عميقة كون العلوم الفقهية والقانونية والاقتصادية أضحت مرتبطة ببعضها في كثير من الأبحاث؛ وأصبحت مصطلحاتها متداخلة وتكاد متماثلة وتتقارب في كثير من القضايا، وأدى هذا التشابك فيما بين هذه العلوم في جعل دراستها في كلية واحدة في أغلب الجامعات العربية، ومن هذه الإشكالية كان لا بد من قراءة في منهجية التكامل المعرفي بين هذه العلوم ومعالجتها من أجل خدمة البحث الفقهي، وهذا البحث محاولة للوصول إلى تصور للتكامل المعرفي منهجيا والغاية من هذا التكامل من أجل بناء علمي سليم وصحيح للقضايا التي تبنى عليها الأحكام كونه يقوم على استثمار المعارف الإنسانية المنضبطة.

الكلمات المفتاحية: التكامل ؛ المنهج ؛ الغاية ؛ البحث الفقهي ؛ العلوم الإنسانية.

Summary:

Writing in the cognitive integration between jurisprudential research and the human sciences is a deep issue, as the jurisprudential, legal and economic sciences have become linked to each other in many researches. Its terminology became intertwined and almost identical and converged in many cases, and this intertwining between these sciences led to making it study in one college in most Arab universities, and from this problem it was necessary to read in the methodology of cognitive integration between these sciences and treat them in order to serve the jurisprudential research And this research is an attempt to arrive at a perception of cognitive integration systematically, and the purpose of this integration is in order to build a sound and correct scientific construction of the issues on which the rulings are based, as it is based on the investment of disciplined human knowledge.

Key words: the integration, Curriculum, the goal, Legal research, human Sciences

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ... وبعد،،،

فإن الكتابة في التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية مسألة عميقة كون العلوم الفقهية والقانونية والاقتصادية أضحت مرتبطة ببعضها في كثير من الأبحاث؛ وأصبحت مصطلحاتها متداخلة وتكاد متماثلة وتتقارب في كثير من القضايا، وأدى هذا التشابك فيما بين هذه العلوم في جعل دراستها في كلية واحدة في أغلب الجامعات العربية، ومن هذه الإشكالية كان لا بد من قراءة في منهجية التكامل المعرفي بين هذه العلوم ومعالجتها من أجل خدمة البحث الفقهي، وهذا البحث محاولة للوصول إلى تصور للتكامل المعرفي منهجيا والغاية من هذا التكامل من أجل بناء علمي سليم وصحيح للقضايا التي تبنى عليها الأحكام كونه يقوم على استثمار المعارف الإنسانية المنضبطة.

ومن هذا المنطلق فقد تم اختيار هذا البحث للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ: (تطوير المنهج التكاملي في البحث الفقهي المعاصر والعلوم القانونية والاقتصادية)

وعنوان البحث: (التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية، قراءة منهجية غائية)

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في السؤالين التاليين:

1. ما أهمية التكامل المنهجي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية؟
2. ما هي الغاية والهدف من التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية؟

أهمية البحث:

يبحث الموضوع في جزئية صغيرة ومهمة وهي أهمية التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية منهجياً والآثار الإيجابية التي تترتب على هذا التكامل والتي تعود على الباحث والمجتمع.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع والمادة العلمية أن يكون البحث على مقدمة ومدخل تعريفي بالمصطلحات ومبحثين على النحو التالي:

مدخل تعريفي بمصطلحات البحث: وسيتم التعريف بأهم مفردات العنوان وهي: مفهوم التكامل المعرفي، ومفهوم المنهج، ومفهوم الغاية.

المبحث الأول: التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية منهجيا.

واشتمل على توطئة ومطلبين:

المطلب الأول: أهمية التكامل المنهجي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية.

المطلب الثاني: وحدة المنهج بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية.

المبحث الثاني: غائية التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية.

واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: غائية التكامل المعرفي بالنسبة الباحث.

المطلب الثاني: غائية التكامل المعرفي العائدة على المجتمع.

واختتم البحث بخاتمة تضمنت نتائج وتوصيات أهمها أن التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية منهجيا يوحد الغاية من تلك العلوم وهي في خدمة القضايا الفقهية وتكييفها في خدمة البشرية.

وسيتم رفد البحث بقائمة المصادر والمراجع.

وفهرس لموضوعات البحث.

مدخل تعريفي بمصطلحات البحث:

قبل الدخول إلى صلب الموضوع يجدر بنا التعريف بمصطلحات البحث لتسهيل فهم مفردات البحث، فهي المفاتيح التي يدخل من خلالها إلى صلب الموضوع.

أولاً: مفهوم التكامل المعرفي: مفهوم "التكامل المعرفي" مركب وصفي يقتضي التعريف بشقّيه: "التكامل"، و"المعرفي".

أ–التكامل:

التكامل في اللغة: تكاملَ يتكامل ، تَكامُلاً ، فهو مُتكامِل ، تكاملتِ الأشياءُ : كمَّل بعضُها بعضًا بحيثلم تحتج إلى ما يُكمِّلها من خارجها، تَكامَلَ عَمَلُهُ : كانَ كامِلاً وَتامّاً، وتَكَامَلَ الشيءُ : كَمَلَ شيئًا فشيئًا، وأصل الكلمة (ك م ل): وهي من الكَمَالُ التمام وقد كَمَل يكمل بالضم كَمَالاً، وتَكامَلَ الشيء والتكميلُ والإكْمَالُ الإتمام و اسْتَكْمَلَهُ استتمه وتكامل الشيء كمل شيئا فشيئا والأشياء كمل بعضها بعضا، والتكامل في عرف الاقتصاد: هو الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد[1].

التكامل في الاصطلاح: تأخذُ بعض المصطلحات موقعا أثيراً في الكتابات الفكرية والثقافية، ويشيع استعمالها دون تحديد دلالاتها بصورة واضحة، ولذلك نجد استخدام المصطلح بدلالات مختلفة، وأحيانًا متناقضة؛ وينطبق هذا الوصف في مصطلح التكامل.

وللتكامل اعتبارات مادية ومعنوية مدركة في تمام الشيء وخلوّه عن كل نقص، وما ينطبع به ذلك الشيء من معاني الجمال والحسن ومواصفاته؛ وتوحي كلمة التكامل إلى أن جزء الشيء، أو الأجزاء المتعددة للشيء الواحد قد اتحدت وتوحدت واندمجت واختلطت، وأخذت شكلاً واحدًا؛ ولهذا فقد اكتمل وتم[2].

ب– المعرفي: لغةً من المعرفة ويعود أصل اشتقاقها إلى الفعل (ع ر ف) عَرَفَ عِرْفَاناً ومَعْرِفَةً، ورَجُلٌ عَرُوْفَةٌ وعَرِيْفٌ: أي عَارِف، وعَرَفَ: اسْتَحْذى، وصَبَرَ، وهو عارِفٌ وعَرُوْفٌ، والمعرفة هي: إدراك الشيء بتفكّر وتدبّر لأثره، وهو أخصّ من العلم، ويضادّه: الإنكار....[3].

المعرفة في الاصطلاح: "هي إدراك ما لصور الأشياء أو صفاتها أو سماتها وعلاماتها، أو للمعاني المجردة سواء أكان لها في غير الذهن وجود أملا؟"[4].
لأن المعرفة هي: إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل، أو نسيان حاصل بعد العلم.

ومن هنا يمكننا تعريف التكامل المعرفي كمصطلح حديث بأنه: الإلمام بعلوم متعددة في مقابل الاقتصار على الاختصاص الدقيق، وفي العموم تعنى حاجة العلوم بعضها إلى بعض في نمو العلم وتقدمه من جهة، أو في تطبيقه وتوظيف مبادئه عمليا من جهة ثانية[5].

ثانياً: مفهوم المنهج:

المنهج لغةً:المنهج والمنهاج في اللغة لفظان مشتقان من النهج وهو: الطريق الواضح والخطة المرسومة، فالمنهج لغوياً: يعني وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة؛ وقد ورد لفظ المنهاج في القرآن الكريم، في قوله تعالى" لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً " [المائدة:48] [6].

المنهج في الاصطلاح: هو الطريقة التي ينهجها الفرد حتى يصل إلى هدف معين[7].

أو هو: خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة[8].
أو هو : " مجموعة الركائز والأسس المهمة التي توضح مسلك الفرد أو المجتمع أو الأمة لتحقيق الآثار التي يصبو إليها كل منهم"[9].

وأما تعريف المنهج في الاصطلاح الحديث فيراد به: الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[10]، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، والعلمُ الذي يبحث في هذه الطرق هو علم المناهج.

ثالثاً: مفهوم الغاية:

الغاية لغة: مأخوذة من مادة غَيَيَ، وتطلق الغاية على معنيين:

أولهما: المنتهى في المكان ومدى الشيء، وغَايَةُ الشَّيْءِ نِهَايَتُهُ، آخِرُهُ، مَدَاهُ، ومسافته وأقصاه ومنتهاه، ويكون ذلك من إطلاق الجزء وإرادة الكل؛ ومن هذا المعنى قولهم: "غايتك فعل كذا" أي: نهاية طاقتك.

المعنى الثاني: المنتهى في الجودة، والعلامة التي لا نظير لها في جنسها، فيقال للشيء الجيد: "هو غاية في كذا" إنْ هو علا في حسنه، وغَايَةُ هَدَفِهِ: الفَائِدَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهُ، بَلَغَ غَايَتَهُ، ومنه قولهم: "أغيا الرجل" إنْ هو بلغ النهاية في الشرف والأمر[11].

أما معنى الغاية اصطلاحاً: فهي كما عرفها أكثر الأصوليين: بأن غاية الشيء نهايته[12].

فالغاية هي الدافع والمحرك الأول لأي إنسان، أي أنها بمثابة المهمة الكبرى أو الرؤية التي من خلالها سيضع الإنسان أهدافه الخاصة، ويسعى لتحقيقها؛ وهي المقصد الجوهري من الحياة أو من أمر ما ومركز الشيء الذي يحركه.

المبحث الأول: التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية منهجيا

لا يخفى أن قضية التكامل المعرفي والمنهجي بين العلوم بشكل عام، والعلوم الإسلامية على وجه خاص، من الصعوبة بمكان، إذ الحديث عنها يدخل في عمق المناهج وفلسفتها، والمناهج تعبر عن رؤية فلسفية وحضارية لأمة ما، إذ هي مرتبطة بمقولات معرفية حضارية، وخصائص ذاتية وواقعية[13].

وقد أصبحت فكرة التكامل بين المعارف والعلوم في السنوات الأخيرة من أكثر المواضيع اهتمامًا في الأوساط العلمية والأكاديمية؛ وطالت مجالات متعددة منها العلوم الشرعية من جهة والقانونية والاقتصادية من جهة أخرى، وتهدف هذه المقاربة إلى انفتاح العلوم على بعضها البعض، والاستفادة من المقارنة بينها في خدمة البشرية.

وقد كانت العلوم جميعًا ممتزجة فيما بينها امتزاجاً شديداً، فلم يكن ثمة تحديد دقيق للأطر أو الدوائر التي يختص بها علم دون الآخر، وبعد انفصال كل علم واستقلاله بذاته وقواعده الخاصة به ومنهجه الذي يرتكز عليه كان من الطبيعي أن يحصل نوع من التأثير والتأثر بين مختلف العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية الأخرى.

ويعود التأثير الأعظم في نشوء العلوم الإسلامية المبكرة في العصور الإسلامية إلى القرآن الكريم، فما من علم إلا وكان القرآن الكريم هو المحور الذي يتحرك حوله هذا العلم؛ وقد امتدت آفاق الدراسات القرآنية وأثرت –ولاتزال تؤثر– في مختلف

مناحي الفكر الإسلامي «فما من تيار فكري في تاريخ حضارتنا إلا وقد برز فيه جانب من جوانب الموضوعات القرآنية التي قامت حولها المدارس والمذاهب والآراء، وتلا الاهتمام بالحديث والسنة الاهتمام بالقرآن، فنشأت علوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم اللغة تلبية لحاجة الفكر العربي المسلم إلى تفهم العقيدة وتنظيم التشريع![14].

وهذا الأمر ينطبق على مختلف فروع المعرفة الإنسانية التي ظهرت في الثقافة العربية الإسلامية، وتطورت في أحضانها.. فمدار العلوم الإسلامية كلها كان هو النص المؤسس؛ وهو القرآن الكريم مما جعل البحث في أي علم من العلوم الإسلامية يشكل ميدانًا فسيحًا، وفضاءً واسعًا، ومحورًا متشابكًا ومتداخلاً بين عدد من العلوم، وهو ما انعكس أثره على تطور المعرفة في الثقافة الإسلامية.

ومن القرآن الكريم نشأت بقية العلوم تفسيرًا واستنباطًا للأحكام وتقعيدًا للقواعد، وأصبح كل علمٍ مستقلاً بذاته، إلا أن كلها تتكامل فيما بينها وتتداخل في أهدافها.

المطلب الأول: أهمية التكامل المنهجي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية

تختص المنهجية بعملية التفكير الإسلامي، وطبيعة الفكر الذي ينتج عنها، وترتبط بغايات الإسلام ومقاصده العامة، ولذلك فإن قضية المنهجية في بعدها الفكري لا تنفصل عن الواقع والحياة التي يحاول الإسلام بناءها في المجتمع المسلم.

ويتجلى التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية في التكامل المنهجي، ومن هنا نجد أن التكامل المعرفي بين العلوم وخاصة البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية ضرورة منهجية تعود بفائدتها على البحث الفقهي والعلوم الإنسانية على السواء وبما يخدم الباحث والمجتمع من وراءه.

وتتمثل أهمية هذه العلوم بالنسبة للباحث في العلوم الشرعية، من خلال أنه على علاقة دائمة ومباشرة بالناس وقضاياهم المعاصرة في المجتمع، فهو بحاجة مستمرة للاطلاع عما يدور حوله من مستجدات تخص الفرد والمجتمع، وذلك لا يتحقق بالاقتصار على العلوم الشرعية فقط، بل لا بد أن يكون مطلعًا على العلوم الأخرى وخاصة التي تهتم بقضايا الفرد والمجتمع.

وغالبا ما يشار إلى مفهوم التكامل المعرفي في أدبيات المعرفة بمصطلحات ومفاهيم شتى منها التجسير، التعشيق، التهجين المعرفي وغيرها، وقد يظن البعض إن فكرة التكامل المعرفي جديدة أو مستحدثة، إلا إن ذلك غير صحيح، بل الفكرة قديمة وتضرب بجذورها عميقا في الفلسفة التي أفردت حيزًا كبيرًا للحديث عن وحدة المعرفة، واللافت للنظر إن ذلك كان في وقت لم تكن فيه المعرفة قد توسعت وتعمقت، وبالتالي تجزأت وتقسمت تحت عنوان التخصص ثم التخصص الدقيق، حتى وصلت إلى ما هي عليه؛ لذا أصبحت الفكرة الآن أكثر إلحاحا وضرورة، ونظرة سريعة إلى التراث الإنساني والتراكم المعرفي توضح إن هذه الفكرة قد داعبت وشغلت بل واستحوذت على عقول واهتمام المفكرين والباحثين[15].

لأن العلوم كلها كان بعضها متعلق ببعض، ومحتاج بعضها إلى البعض...[16].

ومن الظواهر الثقافية والفكرية التي تستوقف الدارس والباحث والمتابع لمسار التراث العربي الإسلامي في تطوره التاريخي، هو ذلك التداخل القائم بين العلوم التي نشأت في هذا التراث، حيث إن العلاقة التداخلية والتكاملية كانت هي السمة البارزة والغالبة على جميع العلوم التي نشأت وتطورت في أحضان الثقافة العربية الإسلامية.

ويشير مفهوم التكامل المعرفي إلى الجهود المبذولة من أجل توحيد جسد أو هيكل المعرفة المتناثر والمتشظي بين العلوم والحقول، وكذلك بين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية، وقد يحدث ذلك التكامل بمستويات متفاوتة.

ومما سبق يتضح لنا أن التكامل جوهر لا عرض طارئ على العقلانية الإسلامية الأصيلة، فالعقل الذي تشكل ابتداءً من الوحي كان العلم الدقيق كالطب والحساب داخلاً في أركانه؛ ناهيك عن بقية العلوم الإنسانية.

ومن أهمية التكامل المعرفي بين العلوم ظهور تمثلات الثقافة المنهجية في مؤهلات الشخصية العلمية المسلمة التي تتصف بالتكامل، والأستاذ الجامعي بوجه خاص؛ ذلك أنّ الأستاذ الجامعي بشخصيته العلمية الإسلامية يشعر أن الثقافة المنهجية عنصر أساسي في شخصيته العلمية وهويته العملية.

وهذه الثقافة المنهجية عنصر أساسي يتكامل مع جوانب الثقافة الأخرى: الثقافية العلمية التخصصية التي تجعله عالماً، والثقافة العامة التي تجعله مصلحاً في محيطه الاجتماعي، والثقافة المسلكية التي تجعله مربياً للأجيال.

وهو يمارس التفكير المنهجي تحديداً وتمييزاً، والبحث المنهجي علماً مهنياً، والسلوك المنهجي شأناً يومياً؛ وتكون المنهجية سمةً ملازمة له[17].

ولعله من نافلة القول لدينا كمسلمين، أن العلوم الشرعية من أفضل العلوم وأشرفها، وذلك لأن شرف العلوم من شرف المعلوم، وهي علوم متعلقة بكتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم.

وفي الواقع أن أي منهج له جانبان؛ جانب موضوعي: يتمثل في مجموعة القواعد والضوابط والمعايير التي تنظم عملية البحث والتفكير، وجانب ذاتي: يتمثل في تأثر الباحث أو المفكر – بنسب متفاوتة – بما يراه ويعتقده، أو بما يحيط به من ظروف.

وبما أن الوقت الحاضر أصبح زمن التخصصات الدقيقة والمتعددة المعتمدة على المناهج العلمية التحقيقية، فإن العلوم الإسلامية محتاجة أكثر من غيرها إلى الاستفادة من تلك العلوم، لأنها تمس مواقع الوجود البشري لاتصافها بالسمة العلمية وارتباطاتها المباشرة بالواقع الإنساني، ولا ريب أن هذا أمر يحتاج تحقيقه إلى جهد جماعي متضافر عليه[18].

إن ربط البحث الفقهي بالعلوم القانونية والاقتصادية يعتبر بحق من صميم عملية التجديد في فقه القانون وفقه الاقتصاد؛ ويعتبر هذا الربط من ثمرات التكامل المعرفي في المضمون بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية الأخرى[19].

وتكمن أهمية التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية في ارتباطها الوثيق في واقعنا المعاصر، وحاجة الناس لمعرفة ما يوافق الشرع من قوانين أو معاملات اقتصادية، كون هاتين الجزئيتين ملازمتين لحياة الناس في معاملاتهم اليومية؛ فيكون لزامًا على الباحث في الفقه الأخذ بعين الاعتبار مقارنة المسائل الفقهية – محل البحث – بالقوانين الوطنية المطبقة في مجتمعه أو بالمعاملات الاقتصادية للخروج برؤية شرعية واضحة للحكم الشرعي في المسألة.

ومن ثمرات هذا التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية أنه ينمي روح الإنتاج العقلي، والبحث والابتكار، والقدرة على ربط الأفكار بنظائرها، وتكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المنظم، والنقد الموضوعي، والتعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الآخرين بأسلوب علمي دقيق وصحيح.

إن المقارنة بين البحث الفقهي من جهة والعلوم القانونية والاقتصادية من جهة أخرى هي إحدى المقاربات المنهجية المختلفة التي تستخدم في مناهج البحث العلمي وهي "تعتمد على تبيان نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق والتنوع"[20]؛بين مادتين أو أكثر محل المقارنة.

كما أن اعتماد منهجية المقارنة بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية له إيجابية على مستوى تحليل المعلومة إذ أنه يتعين على الباحث مقابلة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف في توظيفه للمعلومات التي تخدم مختلف أوجه الموضوع؛ ومن شأن ذلك أن يساعد الباحث في التعامل مع الموضوع بمنطق مقبول يعالج عناصر المشكلة محل الدراسة، ومن خلال هذه المعالجة يتوصل الباحث في النهاية إلى الإحاطة بنقاط الضعف والقوة ومواقع التنوع في كل علم من العلوم مقارنة مع الآخر[21].

والمقارنة تفيد الجمع بين شيئين أو أكثر بطريقة متساوية، ويفترض فيها الدراسة بدون حكم مسبق؛ إلا أن قاعدة الحياد هذه في المقارنة لا تنطبق على المقارنة التي تجمع بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية بل يجب فيها التحيز للشريعة إن لم تكن المقارنة تهدف إلى تكييف القوانين معها[22].

ولعل من إيجابيات اعتماد منهجية التكامل المعرفي والتداخل بين البحث الفقهي والعلوم الانسانية – القانونية والاقتصادية على وجه الخصوص – سهولة توظيف المعلومات التي تخدم القضية محل البحث.

ومنها أيضاً اعتماد الباحث لمنهجية التكامل المعرفي للوصول به في نهاية بحثه إلى نتائج تجسد ما ينتظر من الدراسة التكاملية المقارنة، وفتح المجال في نهاية البحث لتوصيات واقتراحات الباحث والتي تخدم موضوع الدراسة.

وهناك أركان أساسية لمنهجية التكامل المعرفي أهمها: فهم النصوص على أساس مقاصد الدين، والجمع بين جميع النصوص التي تختص بموضوع البحث، وفهمها في الإطار الزماني والمكاني لها، لاستلهام حكمة تنزيلها على الواقع المعاصر؛ لا سيّما

أثناء مقارنتها مع العلوم الأخرى سواءً في مجالات الفكر الاقتصادي أو القوانين الوضعية، كي تقود الباحث إلى نتائج جديدة ومُرضية[23].

إن قدسية الحقيقة العلمية من قدسية الدين نفسه، وهي قدسية تبلورت من جهتين: إحداهما جهة الاشتراك في قيمة العلم، إذ يقع طلب العلم، كيفما كان وحيثما وجد في أعلى درجات العبادة الدينية، فمحراب البحث العلمي لا يقل قدسية عن محراب العبادة الدينية.

والثانية جهة الوسيلة المنهجية، إذ دفعت قدسية الأحاديث النبوية— مثلاً – علماء الإسلام إلى ضبط المنهجية العلمية في البحث والتنقيب، رواية ودراية، نقلاً ونقدًا، داخل حقل علوم الحديث وخارجه.

لقد عممت هذه القدسية على الحقيقة العلمية حيث كانت وكيفما كانت؛ مما أدى إلى تشارك معرفي عام وتفاعل منهجي خاص بين العلوم الدائرة على الوحي من أصول وحديث وفقه وعقائد من جهة، ثم بينها وبين العلوم الأخرى من جهة أخرى؛ وهو ما يؤدي إلى تكامل في الموضوعات والمناهج داخل العلوم الإسلامية[24].

ولا يستقيم أي بحث علمي إلا بانتهاجه منهجاً علمياً محدداً؛ فاللامنهجية في البحث بل في العملية التعليمية ككل مدعاةً لتحريمها؛ إذ بها تتعطَّلُ الفائدة المرجوة من العلم، والتي حُمِدَ بسببها طلبُه وشرف بالنَّظر إليها أهلُه، فـ: "الخوض في علمٍ لا يستفيد الخائضُ فيه فائدة علم فهو مذمومٌ في حقِّه، كتعلم دقيقِ العلوم قبل جليلِها، وخفيِّها قبل جليِّها، وكالبحث عن الأسرارِ الإلهية إذ يطلع الفلاسفةُ والمتكلمون إليها ولم يستقِلُّوا بها، ولم يستقلَّ بها وبالوقوف على طرقِ بعضها إلا الأنبياء..."[25].

إن الحاجة ملحة وضرورية للتكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية من أجل معالجة القصور والضعف الموجود في الهيئات القانونية والاقتصادية الحالية، وتقويم الخلل الحاصل فيها وإيجاد فقيه قانوني وفقيه اقتصادي قادر على حل الإشكالات الطارئة والمستجدة في عصرنا الحالي؛ وإدراكه لمعرفة الأسباب التي قد تجعل الحكم يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد والبيئات؛ وذلك بالنظر إلى المصلحة أو الحال أو العرف أو نحو ذلك مما يجعل بقاء الحكم على ما كان عليه لا يحقق مقصود الشارع في المكلفين[26].

المطلب الثاني: وحدة المنهج بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية

تتنوع وسائل المنهج العلمي في الدراسة التكاملية بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية بحيث لا تتخذ نمطاً واحداً بل تنفتح على وسائل التجريب (الحس) ووسائل النظر (التدبر)، ووسائل الخبر (النقل)؛ إذ "ما من وسيلة صالحة من وسائل البحث العلمي وطلب المعرفة إلا والعقل المسلم مكلف باستخدامها والإفادة منها في توليد المعرفة والقدرة على الأداء، تستوي في ذلك الوسائل المادية، والمعنوية، والكمية، والكيفية، كما تستوي في ذلك الوسائل الاستقرائية والاستنباطية والعلمية والتجريبية والتنظيرية والتحليلية"[27].

وبما أن المنهج هو الطريق الناظم للثقافة، والمميز للفكر، والموصل للمعرفة، بأقصر جهد، وبأقل تكلفة؛ وهو طريق عاصم من أن يضل الباحث، أو أن يتيه الدارس، أو أن يبتعد عن الطريق الموصل، وهو السبيل الهادي إلى اكتساب المعرفة.

ولكون البحث الفقهي وهذه العلوم في نسقيتها، علومًا جامعة لمجموعة من العلوم، بحيث يجمعها ويؤلفها عدة قواسم مشتركة في مجموعة من القضايا المعرفية، والمسائل النظرية المشتركة، خاصة ما كان من قبيل المرجعيات، والمفاهيم والمصطلحات التي انتقلت من حقولها المعرفية الأصلية التي نشأت وتأسست فيها إلى حقول معرفية أخرى وافدة عليها، ومستقبلة لها، وهي بهذا الانتقال، والعبور قد اكتسبت هذه المفاهيم معان مستحدثة ودلالات جديدة غير معهودة في حقلها الأول، وهو ما جعل هذه العلوم في مجملها متداخلة في الوظائف، و مشتركة في المهام، و متقاسمة في الأدوار.

وإن كان لكل علم منهجه الخاص، المميز له عن غيره من المناهج التي تركب العلوم التي يشتغل بها أصحاب ذلك العلم بصفة عامة إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها؛ وهو ما يفسر لنا أن سؤال المنهج كان حاضرًا بقوة وراسخًا بشكل واضح عند علماء الإسلام، خاصة في كل ما يدونون وما يكتبون، وما يؤلفون ويحررون من مباحث، يسيرون على ذلك المنهج في جميع بحوثهم، وفي جميع دراساتهم، وكذا في نظرتهم الكلية للعلوم بصفة عامة.

وهذه العناية بالمنهج تعود أساسا إلى كون الثقافة العربية الإسلامية تنطلق من هذا الثابت المنهجي وهو: أن سلامة الفكر متوقفة على مدى سلامة المنهاج، وصحة طرقه ومسالكه..[28].

والمنهجية التوحيدية توحِّد رؤية الإنسان في تفكيره وبحثه وسلوكه لحقول المعرفة وتخصصاتها؛ فعلوم الشريعة التي دارت على نصوص الوحي؛ والعلوم الاجتماعية والإنسانية التي تدور على حياة الناس في أحوالهم وتقلباتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية...؛كل هذه العلوم أنزلها الله للإنسان، أو هداه إليها ويسَّر له اكتسابها، من أجل سعيه في حياته الدنيا في هذه الأرض، وتذليل سبل هذه الحياة، وترقية أسبابها؛ وعليه فإنَّ الرؤية التوحيدية هذه سوف تتطلب جهداً توحيدياً لجهود البشر في تطوير هذه العلوم، فما ينجزه فرد من أفراد البشر، وما تنجزه أمة من الأمم، من هذه العلوم، سوف تنعكس آثاره، السلبية أو الإيجابية، على سائر الأفراد وسائر الأمم[29].

ويشترك البحث الفقهي مع العلوم القانونية والاقتصادية في وضع المفاهيم، وإنشاء التعاريف، وصوغ الدعاوى، وتقرير القواعد، وتحرير الأدلة، أو إيراداً لاعتراضات[30]؛ فهي تسير وفق منهجية واحدة تكاملية.

إنَّ المناهج التي تتبعها الدراسات في علوم الإنسان تعنى بدراسة الواقع وكل تمظهراته وتشكلاته في السياقات المختلفة، ولقد تطورت هذه المناهج في الحقل المعرفي الغربي بشكل جعلها تسهم في فهم واقع تلك المجتمعات، والتحكم في الكثير من الظواهر وحل العديد من المشكلات الاجتماعية؛ لذلك: فالقوة المعرفية لعلوم الإنسان لا تأتي من بناءاتها الابستيمية بقدر انطلاقها من فهم الواقع والعودة إليه، تحليلاً واستيعابًا وتجاوزًا[31].

فإذا تمَّ وصل مناهج علوم الفقه وأصوله بهذه المنهجيات القائمة على دراسة الواقع، وفق منهج استقرائي، بدلاً من المناهج الاستنباطية التي يوظفها منهج أصول الفقه في فهم النص الديني، فمعرفة المقاصد منهجيًّا لا تكفي؛ «لكي يكون الاجتهاد مبنيًا عليها محققًا للغاية منها، وإنَّما يحتاج الأمر –مع هذا– إلى فقه الواقع وملابساته، ويشمل هذا الفقه كل ما ينطوي عليه هذا الواقع من مشكلات اجتماعية واقتصادية وفكرية ونفسية»[32].

ويجب اتساع دائرة البحث العلمي في العلوم الشرعية لتشمل النظر في كل الموضوعات الطبيعية والإنسانية، وتوحيد التصور بصدد الغيب؛ فالمجالات العلمية تتكامل بينها، لأن "الحياة بكل كائناتها ومكوناتها مجال لأداء سعي المسلم، ولذلك فهو مكلف بالسعي بكل طاقته لطلب العلم والمعرفة بشؤون الحياة والكائنات، ومكلف بكل الجدية والإبداع، والسعي بكل الطرق، للتمكن من الوسائل اللازمة لتسخير الحياة والكائنات ورعايتها وإدارتها وتنظيم شؤونها"[33].

ويمكن أن نلاحظ أنَّ الرؤية الإسلامية للعالم توظِّف –في تعاملها مع مسألة التكامل المعرفي– مدخلاً توحيدياً فريداً، وهو مدخل قرآني خالص، يبدأ من وحدة الإله الخالق، ووحدة الكون المخلوق، ووحدة الإنسان المستخلف، ووحدة العطاء الإلهي للإنسان بتعليمه الأسماء، ثم بتواصل الوحي الإلهي لهداية الإنسان....، ويتضمن المدخل التوحيدي إقامة التكامل والتداخل بين الوحي الإلهي والخلق الإلهي في الكتابين المسطور والمنظور، الأمر الذي تتلاشى معه مشكلات التقابل بين العقل والنقل، ويتضمن ذلك إقامة التكامل بين علوم الوحي كما يفهمها الإنسان، والعلوم المكتسبة في مجال الكون الطبيعي والاجتماعي والنفسي، بوصفها من ضرورات الاستخلاف والتمكين في الكون والعمران البشري، ويبدو أنَّ استعمال هذا المدخل في السعي لتحقيق التكامل يميل بالإنسان نحو الوسطية في الأمور، فلا تطرُّف بين العناصر أو الاتجاهات المتقابلة: الفرد والجماعة، المادة والروح، الدنيا والآخرة، الذات والآخر، الحق والواجب، المسؤولية والجزاء[34].

المبحث الثاني: غائية التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية

إن التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية له فوائد جمة وغايات عظيمة تعود بالنفع أولاً على الباحث بشكل شخصي ثم على المجتمع بشكل عام.

لأنفي غياب المقاصد يقع الانفصام والتيه والحياد عن النهج القويم والسبيل المستقيم، فتصبح العلوم الإنسانية مساهمة في شقاء الإنسان وتضليله.

ويمكن تقسيم هذه الغائية في مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: غائية التكامل المعرفي بالنسبة للباحث

الاندماج المجتمعي؛ لعل أهم غايات التكامل المعرفي أن لا يكون الباحث في العلوم الشرعية بمعزلعن مجتمعه ومحيطه ومتطلباته، وأن يكون مؤهلاً للاشتراك في حل المشكلات المجتمعية سواء كانت تربوية أو أخلاقية أو قانونية أو اقتصادية ...إلخ، من وجهة نظر واقعية تكاملية شاملة.

وبصيغة أخرى فغائية التكامل المعرفي في الفكر الإسلامي هي إقامة الحياة الإسلامية في الدنيا لتكون الممر إلى الدار الآخرة، وإذا غاير الفكر الإسلامي الحياة الإسلامية أو انعزل عنها فإنه يفقد فاعليته وتتجاوزه الحياة، وكذلك الحياة الإسلامية إذا غايرت الفكر الإسلامي ضلَّت الطريقَ إلى إسلاميتها، وسقطت في متاهات القيم والتصورات الأخرى، لكن انتفاء المغايرة لا ينفي التميّز والاختصاص، فالمنهجية الإسلامية العامة تنبثق عنها مناهج متعددة متخصصة متمايزة بتمايز العلوم والمجالات المعرفية[35].

وهذه الثقافة المنهجية عنصر أساسي يتكامل مع جوانب الثقافة الأخرى: الثقافية العلمية التخصصية التي تجعله عالماً، والثقافة العامة التي تجعله مصلحاً في محيطه الاجتماعي، والثقافة المسلكية التي تجعله مربياً للأجيال[36].

إن أعلى ثمار التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية، بل والعلوم الإنسانية بشكل عام هو تكوين وإيجاد الفقيه القانوني والفقيه الاقتصادي... الخ ، والذي يُمكّنه من المساهمة في حل المشكلات المجتمعية وبخاصة التي تطرأ على المجتمع في حياتنا المعاصرة وفق رؤية تكاملية تخدم البحث الفقهي والمجتمع في آن واحد.

الشخصية الموسوعية؛ فمن أهم غايات التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم القانونية والاقتصادية، هو تكوين الشخصية الفقهية الموسوعية في التأليف والتصنيف والكتابة.

وتبرز الغاية من التكامل المعرفي بين العلوم ظهور تمثلات الثقافة المنهجية في مؤهلات الشخصية العلمية التي تتصف بالتكامل، والأستاذ الجامعي بوجه خاص؛ ذلك أنّ الأستاذ الجامعي بشخصيته العلمية يشعر أن الثقافة المنهجية عنصر أساسي في شخصيته العلمية وهويته العملية.

وهو يمارس التفكير المنهجي تحديداً وتمييزاً، والبحث المنهجي علماً مهنياً، والسلوك المنهجي شأناً يومياً؛ وتكون المنهجية سمةً ملازمة له[37].

إن التكامل المعرفي يصنع العقل الموسوعي الشامل لشتى المعارف؛ وبتكوين العقل الموسوعي سيكون لدينا الفقيه المجتهد المبنية ثقة إنتاجه الاجتهادي على شرط الإلمام بعلوم متنوعة، منها ما يتعلق بالوحي ومنها ما يرتبط بالمكلف ونفسيته، ومنها ما يتعلق بالواقع ومتغيراته الإنسانية، فقد أضحت هذه المعرفة ضرورة ملحة والحاجة إليها واردة خصوصا في العصر الحاضر المتسم بالتطور السريع والمتشعب بتعدد التخصصات الدقيقة[38].

فعند انتهاج التكامل المعرفي ستبرز الحاجة إلى نوع آخر من المهارة والكفاءة التي ستتحقق من خلال التكامل المعرفي بين العلوم حيث سيكون الباحث قادرًا على التركيب والتأليف بين المعلومات المطلوبة في الوقت المطلوب، والتفكير النقدي فيها، ووزن البدائل المحتملة، وعمل الاختيارات الحكيمة من خلال تحقيق التكامل المعرفي بين العلوم.

والمتأمل في تراثنا الاسلامي يجد بوضوح الشخصية الموسوعية لدى علماء الإسلام الأوائل، وهذه الموسوعية هي التي تفسر لنا أن كثيرًا منهم اختاروا الاشتغال بعدة علوم في وقت واحد، وبرزت شخصيات موسوعية إسلامية في شتى العلوم؛ ومن هنا يمكننا القول إن الموسوعية كانت من أبرز مواصفات التأليف، والطابع المشترك للكتابة عند علماء الإسلام سواء في المشرق أوفي المغرب[39].

القدرة على التحقيق؛ إن من آثار التكامل المعرفي التي تعود على الباحث هو قدرته على تحقيق النصوص التراثية التي تزخر بالتداخل والتكامل كون أغلب النصوص التراثية هي نتاج وحصيلة ومستخلصة من مجموعة من العلوم المتقاربة، والمتداخلة من حيث الموضوع والمنهج.

بل إنه يجب على الباحث قبل تحقيق أو قراءة أي نص تراثي استحضار التكاملية التي كانت قائمة بين العلوم والحاضرة بقوة في النصوص التراثية بشكل جلي وواضح، خاصة في علوم التراث العربي الإسلامي.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن التكامل المعرفي بهذا المعنى ليس عملية معرفية وحسب، وإنَّما هي عملية نفسية تربوية تستهدف تحرير العقل المسلم وتربية الوجدان المسلم وتنمية دافعية المسلم للإنجاز والإبداع والإصلاح [40].

فهذه الصورة للتكامل المعرفي كانت حاضرة عند علماء الإسلام المتقدمين، لكن الركود الذي عرفه المسلمون في القرون الأخيرة، جعل معالم هذه القضية تضطرب في عقول كثير من أهل العلم والفكر في العصر الحاضر، فظنوا أنها مسألة مبتدعة

لا أصل لها، فمن يتدبر القرآن الكريم يدرك بقوة لا لبس فيها ولا غموض، أن الكون والإنسان، وحياة الإنسان وتقلبه عبر الزمان والمكان، كل ذلك موضوع للنظر والاجتهاد، والدرس والتحليل، فدل ذلك على أن ما تفيده العلوم المهتمة بهذه الجوانب يؤخذ بعين الاعتبار[41].

وإذا كانت ظروف العلماء قديما قد مكنتهم من الإحاطة والمعرفة بعلوم عصرهم وظروف معاصريهم الحياتية وإلمامهم كذلك بالأعراف السائدة المجتمعية والتجارية، إلا أن تعقيد الحياة المعاصرة – مع الوفرة الظاهرة في المعلومات – والإفراط في مسألة التخصص والإغراق فيه والذي أصبح ظاهرة عامة، يدعو الباحث في العلوم الشرعية إلى التنبه على ضرورة الاستفادة من المعارف والخبرات لدى غيره من المتخصصين في كل فرع من فروع المعرفة الأخرى.

الإدراك الواعي؛ ثمّة مقصد هام وغاية عظمى من غايات تكامل المعرفة، تنعكس آثاره على الإنسان نفسه،وهو إثارة وسائل الوعي والإدراك في الإنسان وكشف طاقاته، فتفعيل وسائل الإدراك بوصفها منافذ معرفية أدت به إلى اليقظة والفطنة في تعامله مع مفردات الوجود الإنساني وفق الرؤية الكلية، فهو يردّ الصنعة إلى صانعها، ويسبح بحمد الله تعالى[42].

إن التكامل المعرفي يعكس وعي الباحث، ومدى اهتمامه بالمعرفة التخصصية في هذا المجال، والتفاته إلى مواطن النقص والجوانب التي تحتاجها الساحة من مؤلَّفات وأولويات الساحة،فهو يدرك جيداً ما هي الأولويات التي ينبغي دراستها، فالدراسة التكاملية تجعل لدى الباحث بُعْد نظر ودقّة بصيرة ما يدفعه إلى ابتكار أشكال تصنيفية جديدة لم يسبقه إليها أحد، وهذا قطعاً يطوِّر المعرفة الفقهية ومناهج البحث الفقهي.

ومن ثمار التكامل المعرفي أنه يقي الإنسان من طغيان الفكر الحاقد وطوفان العلم الجاحد اللذين يدفعانه إلى الاستكبار وانبعاث أوهام النفس القارونية القائلة: إنّما أوتيته على علم عندي، ويغفل عن أن فوق كل ذي علم عليم، ويغفل عن الابتلاء بالعلم؛ إن الفضل في كل تقدّم علمي أو معرفي هو لله وحده الذي هدى الإنسان إلى ما يصلحه، ومنحه نعمة العقل والإدراك وأرشده إلى ما ينفعه، ولأن الإيمان بالله تعالى يُعدّ القاعدة الأولى التي ينطلق منها العلم لتحقيق التكامل المعرفي، وإن نتيجة هذا العلم وثمرته الإسهام في تحقيق الحصانة الخلقية التي تؤدّي إلى شكر الله تعالى، وتحول بين الإنسان وبين استعلائه وتكبره في الأرض بما أوتي من علم ومعرفة[43]!

لأننا في ظل عصر المعلومات والعولمة إن لم يكن لدينا وعي كافٍ وإدراك صحيح ننطلق بهما نحو غايتنا من التكامل المعرفي فـ: "إننا سنغرق في المعلومات ونموت جوعًا إلى الحكمة"، كما يقال.

المطلب الثاني: غائية التكامل المعرفي العائدة على المجتمع

شمولية الشريعة؛ إن ما يدعونا إلى ضرورة تكامل البحث الفقهي والعلوم الإنسانية، هو الاعتقاد بشمولية الشريعة الإسلامية، وصلتها بكل مجالات الحياة، وتنظيمها لكل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية، إلا أنه ومنذ قرن من الزمن أو أكثر، طرأت مستجدات على مستوى التشريع والتنظيم، ووقعت تطورات كثيرة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأسري، مما لا نجد له ذكراً في كتب علماء الإسلام المتقدمين، مثل: حقوق الإنسان والحريات العامة، والديمقراطية، والتعددية الحزبية، والمصارف المالية، وما إلى ذلك، فالحياة في تغير دائم، والمنظومة القانونية التي تحكم المجتمعات اليوم في تطور مستمر، وقد توصل أهل القانون إلى أحدث النظريات، بينما نجد كتب التراث الشرعي تركت على حالها، وبقيت تدرس في الجامعات كما هي دون تجديد، باستثناء بعض المحاولات المتناثرة هنا وهناك، والتي تعدّ جهوداً فردية غير كافية، تحتاج إلى جهود جماعية تتبناها مؤسسات، ومن الأهمية بمكان الاهتمام بمواد العلوم الإسلامية؛ تدريساً وتأليفاً وتجديداً حتى تساير الحياة، وتستوعب قضاياها، وتكون قادرة على بناء العقلية الاستنباطية المنفتحة على العصر وعلومه وتطوراته[44].

وللتكامل المعرفي مقاصد وغايات تنعكس على مجمل حياة الإنسان العلمية والمعرفية فضلاً عن الاجتماعية والاقتصادية، وتوحّد كيان الفرد والمجتمع، وتنشئ الحياة الإنسانية على أساس صحيح.

القبول بالآخر؛ فالتكامل بين البحث الفقهي والعلوم الانسانية يوصل رسالة للعالم أجمع أننا نقبل بالآخر ونتعاطى مع أفكاره وإنتاجه العلمي بشكل إيجابي بما يمكننا من الوصول إلى خدمة البشرية.

ومبلغ غاية العلوم عمومًا والإنسانية والاجتماعية على وجه التحديد الكشف عن الحقائق الإنسانية بغية توصيف المعالجات الخادمة للمصالح الإنسانية، وتحسين نمط حياته المعيشية في الدنيا، وتلك مقاصد وغايات لا تتنافى مع جميع التشكيلات الثقافية والحضارية المتنوعة في الكون، لذلك نرى ضرورة الاهتمام بتحصيل الغايات الكبرى من العلوم، ولو على اختلاف مناهجها، واستثمار ذلك في التأسيس لقواعد علمية أو لأحكام اجتهادية أو قانونية تخدم الإنسان في مستقبل حاضره[45].

بناء الأمة؛ إن التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية يعيد بناء الأمة فكريًا ومنهجيًا بحيث تقوم بالدور المنوط بها في خدمة الإنسانية؛ ولن يكون ذلك إلا بتبني المؤسسات العلمية لهذا الدور متمثلة بالجامعات على وجه الخصوص.

فعندما تبذل الجهود الكافية وتتوافر الإرادة المطلوبة للتعامل مع العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، على أساس إبراز التكاملية المعرفية بينها في برامج التعليم، فسوف تجد المؤسسات التعليمة والجامعات – على وجه الخصوص – نفسَها بحاجة ماسة إلى إعادة تصميم برامجها، بحيث يكون المتخصص في المجالات العلمية مثلا أكثر قدرة على اتخاذ قرارات حكيمة في بحثه في قضايا العلوم الأخرى وفي تصميمه لتطبيقاتها في الأعمال والخدمات، وبحيث يكون المتخصص في العلوم الإنسانية

والاجتماعية قادرا على المشاركة الواعية في الاختيار الحكيم واتخاذ الموقف إزاء قضايا مجتمعه ذات علاقة بالعلوم الأخرى وذلك لا يقل أهمية لطالب العلم الشرعي[46].

وسوف تقفز بعض التخصصات وبعض الحقول المعرفية، وبخاصة تلك المتعلقة بطبيعة الفكر الإنساني، وتاريخ العلوم، والاقتراض الثقافي، وطبيعة القيم، ومبادئ الأخلاق، وعلم الجمال، وأنماط التنمية البيئية والبشرية، والأديان المقارنة، وغيرها من الموضوعات، التي تَطرح أسئلة جوهرية حول الوجود الإنساني: أصله وصيرورته ومصيره، إلى دائرة الاهتمام والنظر في تصميم البرامج و المناهج الدراسية التي كباحث في العلم شرعي يجب أن يكون على إطلاع واسع بها[47].

وعندها يتم تصحيح مفاهيم الأجيال حول الرؤية الكلية للكون والحياة والإنسان على وفق هداية الوحي، فالتكامل المعرفي المتحقّق بهداية الوحي يستطيع أن يفسّر مظاهر الوجود الكوني والإنساني تفسيراً بعيداً عن الظنون والأوهام، ويكشف عن الرؤية الكلية التي انتظم بها هذا الوجود؛ وعندها تتآخى الحقيقة الدينية مع الحقيقة العلمية دون أن تنفصل إحداهما عن الأخرى أو تشنع عليها[48].

لأن الخلل في نظام المعرفة الإنسانية الذي انطلق إلى بناء علوم وفق رؤى قاصرة قد ولّد مشكلات خطيرة من أبرزها تمزيق وحدة كيان الإنسان، وتجهيل علاقته بالكون، والوقوف بهذه العلاقة عند حدود المعرفة المادية التجزيئية دون التوصل إلى معارف كلية جامعة.

إن التكامل المعرفي طريق الاصلاح الحضاري الذي يقوم على تحديد الواقع وتوصيفه بمستوياته المختلفة، وليس بالوصف الحيادي للظواهر الاجتماعية.

فمهمة العلوم الاجتماعية الإسلامية في أي مجتمع هي توليد الفكر الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية الفردية والجماعية والمؤسسية، ويقوم الفقه باستخلاص القواعد والضوابط التي تنظم العلاقات القانونية والبنى المؤسسية في المجتمع منها[49].

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا الخروج بعدة نتائج وتوصيات أهمها:

- يجب على الباحث الإحاطة والاستيعاب الجيد للعلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية على مستوى المناهج، قبل الحديث عن التكامل وإعمال بعضها في بعض.
- التكامل المعرفي مصطلح قديم المضمون حديث النشأة.
- التكامل المعرفي ضرورة من ضرورات العلم، وضرورة من ضرورات إعمار الكون.
- لا يعني مفهوم التكامل المعرفي التشعب باسم الموسوعية والإلمام بعلوم متعددة، وإنما الإلمام مع الاقتصار على التخصص الدقيق، بحيث يكون الباحث في البحث الفقهي ملمّاً بعلوم شتى ومتخصصًا دقيقًا ومتبحراً في الفقه.

- التكامل المعرفي يؤكد حاجة العلوم إلى بعضها بعضاً في نموّ العلم وتقدمه من جهة، أو في تطبيقه وتوظيف مبادئه عملياً من جهة ثانية.

- ضرورة إعادة النظر في الحالة التعليمية السائدة لعلوم الشريعة، والتي تقدم الإسلام في صورة تاريخية نمطية، يغلب عليها فهم أمور الدين ضمن حدود ما مضمن الزمن؛ ولزوم الانتقال بما يتم تقديمه عن الإسلام ليصبح علوماً ترتبط بتوجيه وعي الإنسان المسلم بمهمَّته في الحياة، وسعيه في حركته في الواقع، لترتبط هذه العلوم بالواقع المعاش للأمة المسلمة، بما يمكنها من النهوض في مجالات الإنجاز المتميّز والفاعلية الحضارية.

- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة في التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية ودعوة الباحثين إلى إثراء هذا المجال بالبحوث التي تدعم هذا التوجه.

- ضرورة دمج الكليات الشرعية بالعلوم الإنسانية (كالشريعة والقانون والشريعة والاقتصاد)من أجل خلق التكامل لدى باحثي العلوم الشرعية في أبحاثهم كونها ضمن إطار كلياتهم.

- دعوة الباحثين لإثراء هذا الموضوع كونه من المواضيع المستجدة.

- يؤدي التكامل المعرفي بين البحث الفقهي والعلوم الإنسانية إلى الاستيعاب المتبادل للمنهجية؛ فنتمكن من فهم الواقع بشكل معرفي ومنهجي، ويحقق هذا التكامل إعادة الوصل بين العلوم.

قائمة الهوامش:

1- ينظر:مختار الصحاح (ص 273) ، تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، الناشر : المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، والمعجم الوسيط (798/2)، تأليف / إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، الناشر : دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

2-ينظر: التكامل المعرفي في القرآن الكريم (ص 164)،د. زياد خليل الدغامين، الناشر: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد التاسع، العدد (1/أ) 1434هـ / 2013م. (بتصرف).

3- ينظر:المفردات في غريب القرآن (ص 560)، تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى 1412هـ، وتاج العروس من جواهر القاموس (133/24)، تأليف: محمّد بن محمّد الحسيني ، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية،ومختار الصحاح للرازي (ص 467).

4-ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة (ص123)، تأليف: عبد الرحمن حسن الميداني، الناشر: دار القلم، دمشق،1414هـ/1993م.

5-منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية (ص291)، تأليف: فتحي حسن ملكاوي، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية 1437 هـ/ 2016م.

6- ينظر:معجم مقاييس اللغة (361/5)، تأليف : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق : عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار الفكر، 1399هـ – 1979م، والمفردات للراغب الأصفهاني(ص 825)، ومختار الصحاح للرازي (ص 320).

7-محاضرات في العلوم التربوية والسلوكية (ص: 92)،تأليف: د. محمود أبو دف، وحمدان الصوفي، ويحيى موسى، الناشر: مكتبة آفاق، غزة – فلسطين، 2003 م.

8-مناهج البحث العلمي (ص 13)، تأليف:د. عمار بوحوش، ود. محمد الذنيبات، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، 1410هـ-1989 م.

9- العلامة الشيخ عبدالرزاق عفيفي ومعالم منهجه الأصولي (ص300)،الناشر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد: (58).

10-مناهج البحث العلمي (ص5)، تأليف: عبد الرحمن بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة 1977م.

11-ينظر: كتاب العين (457/4)،لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي،تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (378/4)، والمفردات للأصفهاني (ص 825)، ومختار الصحاح للرازي (ص 232)..

12- ينظر: المحصول (65/3)، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1418هـ - 1997م، وإرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول (378/1)، تأليف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق -كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م، والمستصفى (ص272)، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.

13- ينظر: التكاملية في العقلانية العلمية الإسلامية(ص 169)، د. إدريس نغش، ضمن كتاب: معالم التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية الأسس النظرية والشروط التطبيقية، ندوة علمية دولية نظمت بمؤسسة دار الحديث الحسنية، الرباط 1430هـ/2010م.

14-التجربة الفلسفية (106/1)، تأليف: عادل العوا، الناشر: مطبعة جامعة دمشق، دمشق، الطبعة الثانية 1964م.

15- ينظر: منهجية التكامل المعرفي، لفتحي حسن ملكاوي (ص297 - 298).

16-رسائل ابن حزم الأندلسي (90/4)، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري،تحقيق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1980م.

17- ينظر: استخدام مداخل التكامل المعرفي في التطوير التنظيمي لمنظمات الخدمة العامة(ص 194)، د. بكر تركي عبد الأمير الحبيب، الناشر: مجلةكلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 12 لسنة 2006م.

18- ينظر: تجديد علم أصول الفقه (ص119)، تأليف: أبو الطيب مولود السريري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

19- ينظر: التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية وأثره في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية (ص 523)، د. بوكردید نورالدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة. (بتصرف)

20-قواعد المنهج وطرق البحث العلمي (ص٢٠)، تأليف: عقيل حسين عقيل، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

21-ينظر: فنية المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائلوالأطروحات العلمية (ص16)، د. عبد الفتاح ولد باباه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، من بحوث الملتقى العلمي الأول"تجويد الرسائل والأطروحات العلمية وتفعيلدورها في التنمية الشاملة والمستدامة".

22-المرجع السابق (ص 18).

23-ينظر: منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن ملكاوي (ص 80)، (بتصرف).

24- ينظر: الحضارة الإسلامية ثقافة وفن وعمران، (الحضارة الإسلامية والتكامل في بنية التفكير العلمي) (ص 25)، د. إدريس نغش الجابري ، الناشر: دار بروج ، القاهرة 2018م.

25-إحياء علوم الدين(30/1) ، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

26-ينظر: مستجدات العصر ومظاهر التكامل المعرفي في التعامل الفقهي (ص 52)، أ.د . عبد الله الزبير عبد الرحمن، مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية، المؤتمر العلمي العالمي الثاني، التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – السودان 1430هـ - يناير 2009م، والتكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية وأثره في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية (ص 528)، د. بوكردید نورالدين.

27-أزمة العقل المسلم (ص 175)، عبد الحميد أحمد أبو سليمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 2009م.

28- ينظر: نظرية الاعتبار في العلوم الإسلامية(ص 10)، د. عبد الكريم عكيوي، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008م.

29- ينظر: منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن ملكاوي (ص183 - 184).

30- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث (ص1)،تأليف: عبد الرحمن طه. الناشر: المركزالثقافي العربي، بيروت، 1994م.

31- ينظر: دور التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الإنسان في فهم الواقع (ص 203)، د. عبد الحليم مهور باشة، دورية نماء لعلوم الوحيوالدراسات الإنسانية، العدد (1) خريف عام 2016 م.

32- ينظر: نقد مناهج العلوم الإنسانية وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية (ص 222)،في كتاب: قضايا المنهجية في العلوم الإسلاميةوالاجتماعية،محمد أمزيان، الناشر:المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة 1996م.

33-أزمة العقل المسلم،عبد الحميد أبو سليمان (ص 174).
34-منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن ملكاوي (ص49).
35- ينظر: منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن ملكاوي (ص73).
36- ينظر: استخدام مداخل التكامل المعرفي في التطوير التنظيمي لمنظمات الخدمة العامة، د. بكر تركي عبد الأمير الحبيب(ص 194).
37- المرجع السابق.
38- ينظر: التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون: مقاربة منهجية(ص 156)، د. الحسان شهيد،الناشر:مجلة المسلم المعاصر، لبنان، العدد (150)، ديسمبر 2013 م.
39- وقد تزعم هذه الريادة والأسبقية الإمام الغزالي في المشرق، وابن حزم الأندلسي في الغرب الإسلامي.
40-منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن ملكاوي (ص 45).
41-معالم التكامل المعرفي عند المحدثين، د. عبد الكريم عكيوي (ص 15)، ضمن كتاب : معالم التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية الأسس النظرية والشروط التطبيقية، ندوة علمية دوليةنظمت بمؤسسة دار الحديث الحسنية، الرباط 1430هـ/2010م.
42-المرجع السابق (ص 180).
43-التكامل المعرفي في القرآن الكريم للدكتور، زياد خليل الدغامين (ص 180).
44- ينظر: التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، تجربة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في مجال التكامل المعرفي: نظرة تقويمية نقدية؛ لكمال لدرع (ص 372-373)، تحرير: رائد جميل عكاشة، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2012م.
45- ينظر: التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون: مقاربة منهجية، د. الحسان شهيد (ص 185).
46- ينظر: منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن ملكاوي (ص 53).
47- المرجع السابق.
48-ينظر: التكامل المعرفي في القرآن الكريم للدكتور زياد خليل الدغامين (ص 178).
49-الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، أبو سليمان عبد الحميد أحمد (ص198)، الناشر: دار السلام، مصر ٢٠٠٩م.

قائمة المصادر والمراجع

1. إحياء علوم الدين، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
2. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق –كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م.
3. أزمة العقل المسلم، عبد الحميد أحمد أبو سليمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 2009م.
4. استخدام مداخل التكامل المعرفي في التطوير التنظيمي لمنظمات الخدمة العامة، بحث للدكتور بكر تركي عبد الأمير الحبيب، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 12 لسنة 2006م.
5. تاج العروس من جواهر القاموس ، تأليف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
6. تجديد المنهج في تقويم التراث، تأليف: عبد الرحمن طه. الناشر: المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994م.
7. تجديد علم أصول الفقه، تأليف: أبو الطيب مولود السريري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

8. التجربة الفلسفية، تأليف: عادل العوا، الناشر: مطبعة جامعة دمشق، دمشق، الطبعة الثانية 1964م.
9. التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، تجربة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في مجال التكامل المعرفي: نظرة تقويمية نقدية؛ لكمال لدرع ، تحرير: رائد جميل عكاشة، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2012م.
10. التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون: مقاربة منهجية، د. الحسان شهيد، الناشر: مجلة المسلم المعاصر ، لبنان، العدد (150)، ديسمبر 2013 م.
11. التكامل المعرفي في القرآن الكريم للدكتور زياد خليل الدغامين، الناشر: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد التاسع، العدد (1/أ) 1434هـ / 2013م.
12. التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية وأثره في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية، د. بوكرديد نورالدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.
13. التكاملية في العقلانية العلمية الإسلامية،تأليف: إدريس نغش، ضمن كتاب: معالم التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية الأسس النظرية والشروط التطبيقية، ندوة علمية دولية نظمت بمؤسسة دار الحديث الحسنية، الرباط 1430هـ/2010م..
14. الحضارة الإسلامية ثقافة وفن وعمران ، (الحضارة الإسلامية والتكامل في بنية التفكير العلمي)، د. إدريس نغش الجابري ، الناشر: دار بروج ، القاهرة 2018م.
15. دور التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الإنسان في فهم الواقع، د. عبد الحليم مهور باشة، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد (1) خريف عام2016م.
16. رسائل ابن حزم الأندلسي، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري،المحقق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1980م.
17. الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، أبو سليمان عبد الحميد أحمد ، الناشر: دار السلام، مصر ٢٠٠٩م.
18. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، تأليف: عبد الرحمن حسن الميداني، الناشر: دار القلم، دمشق، 1414هـ/1993م.
19. العلامة الشيخ عبدالرزاق عفيفي ومعالم منهجه الأصولي- مجلة البحوث الإسلامية- العدد:58
20. فنية المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية، للدكتور: عبد الفتاح ولد باباه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، من بحوث الملتقى العلمي الأول "تجويد الرسائل والأطروحات العلمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة".
21. قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، تأليف: عقيل حسين عقيل، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

22. كتاب العين، تأليف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
23. محاضرات في العلوم التربوية والسلوكية، تأليف: د. محمود أبو دف، وحمدان الصوفي، ويحيى موسى، الناشر: مكتبة آفاق، غزة – فلسطين، 2003م.
24. المحصول، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م.
25. مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، الناشر : المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م، تحقيق : يوسف الشيخ محمد،
26. مستجدات العصر ومظاهر التكامل المعرفي في التعامل الفقهي، أ.د. عبد الله الزبير عبد الرحمن، مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية، المؤتمر العلمي العالمي الثاني، التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – السودان المحرّم 1430هـ - يناير 2009م.
27. المستصفى، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.
28. معالم التكامل المعرفي عند المحدثين، د. عبد الكريم عكيوي، ضمن كتاب: معالم التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية الأسس النظرية والشروط التطبيقية، ندوة علمية دولية نظمت بمؤسسة دار الحديث الحسنية، الرباط 1430هـ/2010م.
29. المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار، الناشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
30. معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر 1399هـ/1979م.
31. المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق ، بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ.
32. مناهج البحث العلمي، تأليف: د. عمار بوحوش، ود. محمد الذنيبات، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى 1410هـ/ 1989م.
33. مناهج البحث العلمي، تأليف: عبد الرحمن بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة 1977م.

34. منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية، تأليف: فتحي حسن ملكاوي، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية 1437 هـ/ 2016 م.

35. نظرية الاعتبار في العلوم الإسلامية للدكتور عبد الكريم عكيوي، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008م.

36. نقد مناهج العلوم الإنسانية وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية، في كتاب: قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، محمد أمزيان، الناشر: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة 1996م.